صوفان يلتقي الوفد الصحفي والاعلامي السعودي المتخصص في المجال الاستثماري والسياحي

■ كتب/ عبدالله بجاش

التقى الأخ أحمد محمد صوفان نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي أمس الوفد الصحفي والاعلامي السعودي في المجال الاستثماري والسياحي الذي يمثل عدداً من الصحف ووسائل الاعلام الرئيسية بالمملكة العربية السعودية.. وفي اللقاء الذي حضره الأخ عبده علي القباطي وزير شئون المغتربين رحب الأخ صوفان بزيارة الوفد الصحفي والاعلامي لبلادنا مستعرضاً التطورات التي تشهدها اليمن في جميع المجالات وكذلك الفرص المتاحة والمزايا والتسهيلات والاعفاءات التي يقدمها قانون الاستثمار في بلادنا للمستثمرين في مختلف المجالات.. أوضح ذلك لـ«الثورة» الأخ عبدالقادر عايض وكيل وزارة شئون المغتربين مشيراً إلى أن الوفد الصحفي والاعلامي السعودي زار أمس صنعاء القديمة واطلع على المعالم الحضارية والتاريخية التي تتميز بها صنعاء عن غيرها عبر التاريخ وبقدرتها على الاحتفاظ بالحيوية والاستمرار والرقي لتحاكي الحاضر على ابداعات الإنسان اليمني في الفن المعماري على مدى التاريخ.

موضحاً أن الوفد أعرب عن اعجابه لما شاهده في صنعاء القديمة وما تزخر به من مبان ونقوش تؤكد عظمة الإنسان اليمني في الابداع والفن المعماري منوهاً إلى بأن زيارة الوفد الذي من المتوقع أن يتوجه اليوم إلى إب ودمت في اطار جولته إلى تعز وعدن وحضرموت تهدف إلى الاطلاع على الإمكانات السياحية والاستثمارية في بلادنا.

في دورة تدريبية نظمتها وزارة التعليم الفني والمؤسسة الاقتصادية

تعريف ٢٠ مشاركا بالمفاهيم والمهارات الضرورية للادارة الوسطى على مستوى العالم

□ صنعاء/سبأ/ بدأت أمس ورشة العمل في الادارة للقيادات الوسطى في المؤسسة الاقتصادية اليمنية التي تستهدف تعريف ٢٠ مشاركا بالمفاهيم والمهارات الضرورية للادارة الوسطى في القرن الجاري على أسس المقارنة المرجعية بأهم المؤسسات الاقتصادية الرائدة في العالم.

كما تستهدف الدورة التي تنظمها المؤسسة ووزارة التعليم الفني والتدريب المهني، بالتعاون مع الجامعة الامريكية ببيروت وشركة الحاسبات الالكترونية لمدة ثلاثة ايام بناء قدرة المشاركين على نقل المهارات المكتسبة من موقع التدريب الى مواقع العمل ودمجها ضمن دورة عمل المؤسسة .

وفي الافتتاح اكد المهندس عبدالوهاب العاقل نائب وزير التعليم الفني والتدريب المهني على ضرورة التأهيل الفني والمهني تلبية لاحتياجات السوق اليمنية من الكفاءات والكوادر الوطنية.

مشيرا الى أهمية اشراك القطاع الخاص في عملية تنمية المهارات وتحديد متطلبات السوق وتوجيه العمل نحوها.

منوها بارتفاع عدد الكوادر العاملة مقارنة بفرص العمل المعروضة الامر الذي يحتم التأهيل المتخصص حسب متطلبات سوق العمل.

من جانبه أشار الاخ / عبدالله الكبودي نائب مدير عام المؤسسة الاقتصادية اليمنية الى ان هذه الورشة تأتي ضمن البرنامج التدريبي السنوي للمؤسسة التي اعتمدت منهجا تدريبيا متواصلا لتأهيل الكوادر العاملة .

منوها بأن الورشة تهدف بالأساس الى تفعيل النشاط العملي للمؤسسة من خلال القيادات العاملة فيها وربط الاساليب الادارية الحديثة بالعمل الميداني والاداري داخل القطاعات المختلفة .

وقال ان المؤسسة تحاول خلق شراكة عملية مع وزارة التعليم الفني والتدريب المهني لتفعيل دورة التعليم والتأهيل في الجوانب الفنية والمهنية من خلال مبدأ شراكة السوق والتخصص.

الى ذلك اشار الدكتور عبدالملك زبارة رئيس مجلس ادراة شركة الحاسبات الالكترونية الى ضرورة تفعيل التعاون بين صندوق التدريب المهني ومؤسسات القطاع الخاص وأصحاب العمل لتحديد الاحتياجات الخاصة للسوق وتنمية القدرات والكفاءات الوطنية بناء على تلك الاحتياجات وشملت جلسة العمل الأولى للورشة أمس أوراق عمل حول تحديات الاقتصاد الرقمي المعولم واضمحلال البنية الهرمية للمؤسسات وبزوغ عصر الشبكات وادارة المعرفة والقيمة المضافة على أساس المعلومات وموقع الادارة الوسطى في التحولات المختلفة.

قدم أوراق العمل عدد من المختصين من أساتذة الجامعة الامريكية ببيروت.

الأموال العامة بين السياسة المالية والاقتصادية

٢-١

أحمد ماجد الجمال

يقصد بالاموال العامة كافة ما يتم تحصيله من مبالغ مستحقة وتدخل خزانة الدولة عبر جميع اجهزتها سواء كانت من مبدأ السيادة أو مقابل خدمات أو سلع وذلك متى ما كانت هذه المبالغ مستحقة لإحدى جهات الجهاز الإداري للدولة كالوزات والمصالح أو وحدات القطاع العام والمختلط وتعتبر مصدر للدخل العام، للأموال العامة وكذا الثروات الطبيعية وكافة الموارد جميعها ملك للدولة ولها حرمتها وتقع مسؤولية الحفاظ عليها وحمايتها على الجميع وتتحمل السلطات العامة عملية اتخاذ كل الوسائل التي تكفل صيانتها واختيار أفضل الوسائل والسبل الاقتصادية لاستثمارها ليعود خيرها على جميع أفراد المجتمع.

وتتكون الأموال العامة من:

١- كافة أنواع الضرائب والرسوم السيادية المباشرة وغير المباشرة ورسوم الامتياز والاتاوات وكافة الغرامات والتعويضات والجزاءات المفروضة استنادا لاحكام قوانين إنشائها.

٢- كل أنواع الرسوم الخدمية المقرة قانونا.

٣- جميع عائدات ومبيعات املاك الدولة الزراعية والعقارية والنفطية ومشتقاتها والثروات المعدنية والمؤسسات العامة والمختلطة والمحاجر والمقالع والغرامات والتعويضات والجزاءات المفروضة استنادا لاحكامها القانونية وغيرها من الاملاك والاموال العامة الأخرى طبقا لقوانين إنشائها.

٤- الأموال العامة المنصرفة بدون وجه حق وكذا المبالغ المختلسة والديون المستحقة والعهد النقدية والعينية.

٥- حصيلة ما يقدم للدولة ومؤسساتها من القروض والمساعدات والمنح والهبات والتبرعات النقدية والعينية وما يتبعها وكذلك حصيلة ما تصدره الدولة من سندات وأذونات الخزانة العامة وشهادات الاستثمار وايضا ما تستعيده الدولة أو مؤسساتها من القروض التي منحتها للعاملين بها أو الأفراد أو الجهات الخاصة أو العامة.

٦- الأموال المستحقة للإدارات والهيئات والمؤسسات التي تعمل كليا أو جزئيا باموال عامة أو بكفالة الدولة أو بضمانتها.

٧- المبالغ المستحقة نتيجة استثمار اموال هيئة التأمينات وصناديق المعاشات والتقاعد.

٨- المتحصلات الناتجة من سداد الغير للقروض التي منحتها لهم الدولة.

٩- أية مبالغ أخرى تكون مستحقة لإحدى الجهات.

١٠- أية أموال أخرى تنص القوانين الخاصة على وجوب تحصيلها.

وبالرغم من أن متحصلات سداد القروض قد لا تكون من بين مصادر الإيرادات الدائمة إلا أنها تعتبر طبقا للتشريعات المالية من ضمن الموارد المالية التي تتعلق بعمليات الخزانة العامة.

أما علم المالية الذي يقوم بدراسة الوسائل التي تحصل بها الدولة على أيراداتها العامة حتى تتمكن من تغطية نفقاتها العامة وتتضمن دراسة السياسة المالية وسياسة الموازنة العامة والسياسة الضريبية وتغطي المالية العامة كلا من التشريعات المالية والسياسات المالية ولذلك يتم تحليل اثر الموقف الاقتصادي على الموارد المالية للدولة الذي بدوره يعكس دراسة الظواهر المالية في إطار التحليل الكلي للمالية العامة.

وأيضا تشكل المالية العامة أحد فروع علم القانون العام الذي يهدف بدوره إلى دراسة القواعد والعمليات المتعلقة بأموال الدولة وبالتالي فالمالية العامة لها زاويتين هما:

١- وجهة النظر الاقتصادية
٢- وجهة النظر القانونية

وعلى الرغم من تداخل نطاق ومجال المالية مع غيرها من العلوم القانونية والمحاسبية والاجتماعية والاحصائية وايضا ارتباطها وعلاقتها الوثيقة بعلم الاقتصاد.

وبالتالي يؤكد ذلك على صلة علم المالية العلوم القانونية حيث وإن المالية العامة تعنى أساساً بدراسة الظواهر الكلية سواء كان انفاق عام أو إيرادات عامة وتأثير هذه الظواهر الكلية سواء كان انفاقاً عاماً أوايرادات عامة وتأثير هذه الظواهر على ميكانيكية ومستوى النشاط الاقتصادي العام بتشريعات مقننة.

والأموال العامة التي تنعكس بالموازنة العامة للدولة بمصطلح الإيرادات العامة هي جميع الموارد المالية التي تورد لخزانة الدولة بحيث تشكل مصدراً هاماً لدخلها وكونها تشكل مصدراً للدخل العام سنويا وبالأساس النقدي وأساس الاستحقاق فان هذا يعني أن المقصود بالإيراد هو التيار النقدي الشبه ثابت أو الذي له صفة الاستمرارية أو شبة الاستمرارية.

والإيرادات العامة تختلف عن الخاصة أو الأموال الخاصة في أن الأولى تحصل عليها الدولة بصفتها سلطة ذات سيادة أو باعتبارها وحدة عامة تساهم في إدارة بعض المشروعات الإنتاجية بما يضمن لها الحصول على مورد دائم.

ولذا فإن الدوله لا يمكن أن تعتمد على مصدر واحد بحيث يصبح هو المصدر الوحيد لايرادها العام لان ذلك ينطوي على خطورة بالغة قد تهدد الكيان الاقتصادي للدولة فهي اذن تستمد هذا الايراد العام من مصادر متعددة ومتنوعة لذا استوجب الأمر تصنيف الإيرادات العامة فمشكلة تصنيف هذه الايرادات تظهر بوضوح عندما يبدأ تدفق تيار الدخل العام إلى خزينة الدولة حيث يصبح محكوما بجميع الاعتبارات التي تتحكم في تصنيف الانفاق العام فمن وجهة نظر النفقات العامة يجب تصنيف النفقات العامة من حيث وجهتها النهائية أي على أساس التصنيف الوظيفي لها.

وعلى العكس من ذلك نجد أنه من الصعب تصنيف الإيرادات العامة من خلال مقصدها النهائي أو اتجاهها النهائية حيث أن جميع الإيرادات العامة لها مصب واحد إلا وهو تغذية الخزانة العامة للدولة وهذا هو المبدأ الأساسي في قانون الموازنة العامة للدولة بان المتحصلات لا تكون مخصصة بمعنى عدم تخصيص إيراد معين لنفقة معينة.

ولذلك فإن الإيرادات العامة لا يمكن تصنيفها إلا من خلال الإجراءات المستخدمة في الحصول عليها أو في استقطاعها هذا هو أساس التوصيف القانوني أو من خلال موقفها بالنسبة للخزانة العامة وهذا هو التصنيف المالي وأيضا من خلال طبيعتها الاقتصادية وهذا ما يترجم في صورة تصنيف اقتصادي.

فالتصنيف القانوني للإيرادات العامة يستند أساسا على العمل الذي تقوم به الوحدات العامة في تحصيل المال العام مستخدمة وغير مستخدمة في ذلك لسلطاتها العامة.

وتستطيع الدولة أن تسلك نفس سلوك الوحدات الاقتصادية الخاصة من أجل الحصول على مواردها المالية كما هو الحال إذا قامت الدولة ببيع أحد مواردها الطبيعية وليكن النفط ومشتقاته أو المعادن الموجودة في المناجم العامة أو الأراضي الزراعية وغير الزراعية أو المباني والمؤسسات الحكومية.... الخ بذلك تحصل على دخل نظير مشاركتها في النشاط الاقتصادي وقد يكون هذا الدخل ناتج من إصدار الدولة نفسها لقرض داخلي شأنها في ذلك شأن مشروع خاص فهنا نجد أن الدولة أو احدى وحداتها العامة قد أستطاعت الحصول على دخل أو على مورد مالي دون أن تستخدم هنا سلطاتها السيادية حيث أن حصولها على هذا المورد كان بنفس الأسلوب الذي يسلكه المشروع الفردي أو الخاص للحصول على نفس المورد وفي هذه الحالة نجد أن الدولة استخدمت في سبيل الحصول على متحصلاتها نفس الأساليب والإجراءات الخاصة بالقانون الخاص كالبيع، التأجير، الاقتراض، المتاجرة إلا ان هذا لا ينفي أن الدولة وهيئاتها ومؤسساتها العامة يستطيعون أن يقوموا بجباية متحصلاتهم عن طريق استخدام الميزة التي يخولها لهم القانون ألا وهي سلطاتها الإجبارية أو ما يمكن أن تمنحه لها تلك السلطات من حق احتكار فروع معينة من النشاط الاقتصادي ومن الطبيعي أن تكون هذه السلطات غير مكفولة للأفراد أو للوحدات الاقتصادية الخاصة وأيضا تستطيع الدولة أن تقوم باستقطاع جزء من ثروة الأفراد بدون أن يكون هناك مقابل مباشر لذلك وهذا حق مكفول للدولة وحدها.

كما أن هناك موارد مالية قاصرة على الدولة أيضا مثل صك النقود وتخفيض العملة أو زيادة قيمتها الخارجية من أجل تحقيق أهداف اقتصادية كل هذه الإجراءات لا يمكن أن تتخذها إلا السلطات العامة فقط.

وذلك يوضح لنا طبيعة هذه الموارد من ضرائب أو إصدار نقود أو تمويل بالعجز "التضخم" أو احتكار أنشطة معينة، إيرادات الديون العامة هذه ما تسمى بالمجموعة الأولى.

بدء فعاليات الدورة التدريبية لمسجلي مرحلة الحصر والترقيم في عموم المحافظات

الثورة/أحمد الطيار - إب/محمد الورافي/محافظات/سبأ..

بدأ أمس بالجهاز المركزي للإحصاء بامانة العاصمة وعموم محافظات الجمهورية فعاليات الدورة التدريبية للمسجلين المشتغلين في مرحلة الترقيم الحصري للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م والبالغ عددهم ٥٨٣٤ مسجلا وفي هذا الصدد اعتبر الاخ احمد محمد صوفان نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي رئيس اللجنة العليا للتعداد ان مسألة فهم جميع العاملين في التعداد لمهامهم تعد من أهم العوامل الحاسمة في انجاز وانجاح التعداد بمختلف مراحله.

مشيرا الى أن تحقيق التعداد لأهدافه المرجوة لايمكن ان يتأتى إلاّ من خلال التدريب الجيد والفعال لكافة العاملين المناطة بهم عملية التنفيذ الميداني بهمة واقتدار وفهم عميق لكافة الأعمال التي سيزاولونها وبالدقة والمهارة المطلوبة.

أمانة العاصمة

● ففي أمانة العاصمة ومحافظة ريمة أكد الدكتور قائد العميثلي مدير المكتب الفني بالجهاز المركزي للإحصاء معاون مدير التعداد لدى افتتاحه الدورة التدريبية أمس والتي يتلقى من خلالها ٦٦٠ مسجلاً المهارات اللازمة لتنفيذ العمل الميداني على الأهمية التي يوليها الجهاز المركزي للإحصاء والحكومة ستوفر بيانات محدثه سيستفاد منها في التخطيط للبناء الاقتصادي والتنموي في كافة ربوع اليمن مشدداً على ضرورة تحري الدقة وهذا لايأتي إلاّ باكتساب المهارات التي سيتلقاها المتدربون على مدى اسبوع.

كما تحدث في افتتاح الدورة كل من علي احمد قاسم مشرف التعداد بأمانة العاصمة وقائد الحرازي مشرف محافظة ريمة حول الأهمية المناطة بالاخوة المسجلين في هذه المرحلة والارشادات الكفيلة بانجاح العمل الميداني لمرحلة الترقيم والحصر باعتبارها من أهم مراحل التعداد.

ويتلقى المتدربون على مدى أسبوع معارف نظرية وتطبيقات ميدانية على اساليب استيفاء المعلومات والبيانات في استمارتي حصر الأسر والمباني والمنشآت وترقيم كافة المساكن والمباني والمنشآت والتأكد من عملية التحزيم الاحصائي الخاص بالمدن والقطاعات والأقسام والبلوكات في الحضر والريف.

صعدة

● وفي حفل تدشين دورة مماثلة في محافظة صعدة يشارك فيها ١٨٠ متدربا حث الأخ يحيى علي العمري محافظ صعدة المشاركين على الاستيعاب الأمثل لمختلف المهام والواجبات التي سيضطلعون بانجازها في الميدان.

فيما أشار الأخ حسين غرسان مدير فرع الجهاز المركزي للاحصاء بالمحافظة إلى أهمية الدورة في تدريب وتأهيل المشاركين على مهام مرحلة الترقيم والحصر باعتبارها من أهم المراحل التي تنبني عليها الأعمال اللاحقة للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م.

ذمار

● وفي محافظة ذمار تحدث الأخوان عبدالكريم ذعفان الوكيل المساعد بالمحافظة ومحبوب حسن مدير مشرف التعداد بالمحافظة في افتتاح الدورة التي يشارك فيها ٣٧٨ متدربا حول أهمية الدورة في اكساب المشاركين مهارات ومعارف ذات صلة بمرحلة الترقيم والحصر وتأمين العد الشامل للأسر والمساكن والمنشآت وغيرها من المهام في هذه المرحلة.

الحديدة

● وفي محافظة الحديدة تحدث الأخ محمد صالح شملان محافظ المحافظة في افتتاح الدورة التي يشارك فيها ٦٨٢ مسجلا حول أهمية الدورة الخاصة بمرحلة الحصر والترقيم التي تنبني عليها مختلف الأعمال اللاحقة للتعداد العام للسكان والمساكن مشددا على أهمية الاستفادة من دروس الدورة لأهميتها في سياق التعداد العام.

المهرة

● وفي محافظة المهرة أكد أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة سالم علي نيمر في افتتاح الدورة التي يشارك فيها ٣٨ متدربا على أهمية هذه المرحلة والتي تعد من أهم مراحل التعداد ..مطالبا المشاركين بتحري الدقة عند استيفاء سجل الإستمارات وكتابة البيانات وفق مصادرها لما لها من أهمية في عملية التنمية .

كما القيت كلمتان من قبل الأخ عسكري ضاوي مدير مكتب الاحصاء بالمحافظة والمشاركين أشارتا إلى أهمية المحاضرات والمعلومات التي ستقدم في الدورة .

صنعاء

● وفي محافظة صنعاء أشار المحافظ عبدالواحد البخيتي في افتتاح الدورة التي يشارك فيها ١٦٥ متدربا إلى ضرورة الحرص على استيعاب معارف الدورة لأهميتها الحيوية في الأعمال الميدانية اللاحقة .

واستعرض الأخ محمد طاهر عبدالمغني مدير عام الجهاز المركزي للاحصاء بالمحافظة الخطط والبرامج التي اعدت لتنفيذ هذه المرحلة الهامة.

الضالع

● وفي محافظة الضالع حث الأخ عبدالواحد الربيعي محافظ المحافظة المشاركين في الدورة وعددهم ١٢٨ مشاركا على الاستفادة من كافة المفاهيم والمعارف والأسس الاحصائية التي سيتلقونها في الدورة من أجل انجاح مرحلة التعداد وجمع البيانات التعدادية السليمة.

البيضاء

● وفي محافظة البيضاء حث الأخ يحيى محمد الشامي محافظة المحافظة المشاركين وعددهم ١٥٢ مسجلا على تقصي الحقائق واستشعار المسئولية وأداء المهام على وجه سليم مؤكداً ان سلامة التخطيط يتوقف على دقة البيانات وشموليتها التي سيقوم المسجلون بجمعها.

لحج

● وفي محافظة لحج أكد الأخ منصور عبدالجليل عبدالرب محافظ المحافظة في افتتاح الدورة التي يشارك فيها ١٢٢ مسجلا على ارتباط المعلومات الاحصائية بالخطط والبرامج التنموية والخدمية وتطويرها مستقبلا وانعكاسات ذلك على تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين اقتصاديا واجتماعيا وصحيا وتعليميا وغيرها.

عمران

● وفي محافظة عمران تحدث الأخوان طه عبدالله هاجر محافظ المحافظة وعبدالقوي ابراهيم مدير عام مكتب الاحصاء بالمحافظة في افتتاح الدورة التدريبية التي يشارك فيها ٢٦٩ مسجلا حول أهمية عملية التعداد السكاني وأثره في توفير البيانات الاحصائية اللازمة لوضع خطط التنمية المستقبلية.

إب

● وفي محافظة إب بدأت أمس فعاليات الدورة التدريبية الثانية الاخصائيين لفئة المسجلين لمرحلة الترقيم والحصر للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م والتي ينظمها مكتب الاحصاء بالمحافظة بمشاركة ٦٤٣ مشاركاً وتهدف الدورة التي تستمر حتى الرابع من شهر يونيو القادم ٢٠٠٤م الى اكساب المشاركين المعارف والمهارات النظرية والتطبيقية بكيفية الترقيم والحصر للمباني والمساكن والمنشآت في عموم مديريات المحافظة.

وفي حفل افتتاح الدورة القى العميد علي بن علي القيسي محافظة محافظة إب كلمة رحب خلالها بالمشاركين وأشار الى مستوى المهام التي تقوم بها هذه الدورة كمهمة وطنية وحث المشاركين على المثابرة والمزيد من كسب الخبرات والمعارف وأكد الاخ المحافظ على ضرورة الاستفادة من هذه الدورة لما لها من فائدة وطنية.

هذا وكان الأخ يحيى العرامي مدير مكتب الاحصاء بالمحافظة قد القى كلمة الدورة استعرض خلالها برامج الدورة النظرية والتطبيقية واعداد الخطط التدريبية.

تعز

● وفي محافظة تعز دعا الأخوان محمد العنسي وكيل المحافظة المساعد ومحمد شجاع الدين مشرف التعداد المشاركين في الدورة وعددهم ٧٤٦ مسجلاً إلى استيعاب أهداف ومضامين الدورة وأن يستشعروا المسؤولية التي شرفوا بها في تنفيذ هذا المشروع الوطني بكل أمانة واخلاص.

حجة

● وفي محافظة حجة أكد أمين عام المجلس المحلي محمد احمد النجدي في افتتاح الدورة التي يشارك فيها ٣٦٦ مسجلاً على أهمية دور القوى الاجتماعية في انجاح عملية حصر وترقيم المساكن والسكان والأسر والمنشآت وصولا إلى المرحلة الأخيرة من التعداد.

المحويت

● وفي محافظة المحويت بدأ ١٤٣ مسجلا مكلفين بتنفيذ مرحلة الحصر والترقيم في التعداد السكاني العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م بالمحافظة دورتهم التدريبية التي تستمر أسبوع.

وفي افتتاح الدورة أكد الأخ علي احمد الزيكم أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة على ان انجاح هذه المرحلة من التعداد والمرحلة اللاحقة تعتبر مهمة وطنية تقع على عاتق كافة الفعاليات بالمحافظة.

المكلا

● وفي المكلا أكد الأخوان عمير مبارك عمير وكيل محافظة حضرموت ومحمد بامسعود مدير فرع جهاز الاحصاء بالمحافظة في افتتاح الدورة التي يشارك فيها ٢٠٠ مسجل على الأهمية التي تكتسبها عملية التعداد السكاني من خلال مراحله المختلفة في رسم خطط التنمية التي ستشهدها بلادنا.

مشيرين إلى أهمية تضافر الجهود لانجاحها وتلافي السلبيات والنواقص.

شبوة

● وفي محافظة شبوة أشار الأخوان علي احمد الرصاص محافظ المحافظة وصالح سالم شيخ مدير جهاز الاحصاء بالمحافظة في افتتاح الدورة التي يشارك فيها ١٤٣ مسجلا إلى أهمية انجاح هذه المرحلة من مراحل التعداد العام للمساكن والسكان والمنشآت لأهميتها القصوى في تنفيذ المرحلة الأخيرة للتعداد في ديسمبر القادم.

أبين

● وفي محافظة ابين أكد المهندس فريد احمد مجور محافظ محافظة ابين في افتتاح الدورة التي يشارك فيها ١١٨ مسجلا على أهمية تحري الدقة في جمع المعلومات والبيانات الاحصائية بما يسهم في تأسيس قاعدة معلوماتية صحيحة لانجاح هذه المهمة الوطنية الهامة

سيئون

● وفي مدينة سيئون شدد الأخوان جنيد احمد الجنيد وكيل محافظة حضرموت لشؤون الوادي والصحراء ويسلم عوض بن قفله مدير فرع جهاز الاحصاء في افتتاح الدورة التي يشارك فيها ١١٢ مسجلا على أهمية استيعاب المعلومات والمفاهيم التي ستساعد العاملين في مرحلة ترقيم وحصر المباني والمساكن والأسر والمنشآت لما لها من دور في تنفيذ عملية التعداد.